الثقل، فيما يتعلق بحل مشكلة اللاجئين، من قطب الى آخر، أي [بمثابة الانتقال] من عودتهم الى اسرائيل الى توطينهم في الدول العربية»(٧٦). وعلى هذه الخلفية طرحت مشروعها الخاص بالتعويضات، كما سبق ذكره.

وقد استغلت اسرائيل هذا التوجه الجديد، داخل الامم المتحدة، المتمثل بالتركيز على مسألة استيعاب اللاجئين بدلاً من تجسيد حقهم في العودة الى وطنهم، كما نصت عليه القرارات الدولية وخصوصاً القرار رقم ١٩٤، لتبدأ مسعاها نحو تصفية الجانب السياسي للقضية الفلسطينية. وكانت تصفية أعمال لجنة التوفيق أولى السبل للوصول الى هذا الهدف، على اعتبار أن «مبادرة دائمة من جانب الامم المتحدة، عبر هذه اللجنة، للوساطة أو التوفيق بين اسرائيل والعرب، ليست فقط أمراً لا لزوم له، وانما هي مضرة ايضاً»(٧٧) على حد قول شاريت. ويوضح شاريت موقف حكومته الداعي الى الغاء لجنة التوفيق كمقدمة لطي القضية الفلسطينية من على جدول أعمال الامم المتحدة بقوله: «ان اللاجئين يشكلون عبئاً على صناديق الامم المتحدة ومؤسساتها... وتستحق مشكلتهم أن تكون موضوعاً لاهتمام المنظمة الدولية، اذ انها انشأت مؤسسة خاصة لذلك، وتساهم مالياً في تشغيل هذه المؤسسة وتمويل نشاطاتها الحقيقية»(٧٨). ويقصد شاريت، هنا، مؤسسة الأونروا، التي يعتبرها كافية للاهتمام بمشكلة اللاجئين، بحيث يجب أن تقتصر مساهمة الامم المتحدة فقط على استمرار ادارتها. أما مسألة النزاع بين اسرائيل والدول العربية، والتي لا يمكن تسويتها إلا من خلال تجسيد الحقوق الفلسطينية، فإن شاريت يعتبرها إحدى القضايا التي لا يجب ان تقلق الامم المتحدة بشكل دائم، ولا أن تشكل بنداً دائماً في دورات الجمعية العامة. وهذا النزاع، يضيف شاريت «لا يبرر وجود هيئة خاصة تابعة للامم المتحدة [يقصد لجنة التوفيق] لبحثه باستمرار. فإسرائيل والدول العربية، في غالبيتها، إن لم تكن جميعها، هي أعضاء في المنظمة الدولية، وتسري عليها الالتزامات ذاتها وتتمتع بالحقوق نفسها. وإذا كانت ثمة علاقات غير منتظمة بينها فانها تستطيع، في أية لحظة، الجلوس وتسوية القضايا العالقة بينها. وهذه الدول غير مضطرة لمضايقة الامم المتحدة بقضاياها، والمنظمة الدولية غير ملزمة بدورها أيضاً للاهتمام بها بشكل متواصل»(٧٩).

وبالفعل، فقد نشطت اسرائيل، قبيل انعقاد الدورة السادسة للجمعية العامة في أوائل ١٩٥٢، لاقناع الدول الاعضاء في لجنة التوفيق، بتصفية أعمال اللجنة، إلا أن هذه الدول، حسب قول شاريت، «لم تكن مستعدة لتصفيتها نهائياً... ونصيحة التصفية الكاملة لم تقبل لدى المعنيين بالأمر. رغم ذلك فقد وافقت الدول الكبرى المشاركة في اللجنة، على التقليل من أهميتها بواسطة تحديد صلاحياتها وعدم إلزامها بأخذ أية مبادرة مهما كانت. كما توصلت [هذه الدول] الى استنتاج مفاده انه من الأفضل نقل مقر عمل اللجنة من الشرق الأوسط ومن عواصم [أوروبية]... الى نيويورك؛ أي نقله الى المقر الرئيسي للامم المتحدة. كذلك وافقت على انه لم تعد هنالك حاجة لتعيين مندوبين خاصين لهذه اللجنة، وانما ينبغي فرض المهمات الملقاة عليها، على المندوبين الدائمين لهذه الدول لدى الامم المتحدة. والاستنتاج الأخير الذي توصلت اليه الدول المعنية، هو منع اللجنة من اتخاذ اية مبادرة، والانتظار فقط لذلك اليوم الذي يطلب فيه أحد الأطراف أو الطرفان معاً، مساعدتها في التوسط أو اجراء